

# نواصل الاستثمار في زمن الأزمة

■ لماذا خيار الاستثمار في بناء معهد جديد خلال الظرفية الحالية؟

■ تدرك إدارة المعهد العالي للهندسة والأعمال خصوصية الظرفية الحالية، التي تتسم بارتفاع مستوى التنافسية، وتراجع معاملات مجموعة من الفاعلين، الذين اضطرت بعضهم إلى إنهاء نشاطه بشكل مفاجئ، وبالتالي جاء خيار إدارة المعهد استراتيجيا في زمن الأزمة، إذ تراهن على ثلاث ركائز رئيسية، هي البنيات التحتية وجودة حياة التدريس وتطور التجهيزات في المعهد، المصنف ضمن فضاءات التدريس المتعددة المواقع. ويغطي في هذا الشأن، مدن مراكش والرباط وفاس والجديدة، وأخيرا البيضاء، من خلال مشروع استثماري جديد بلغت كلفته 35 مليون درهم، سيفتح أبوابها خلال الدخول الجامعي الجديد في وجه الطلبة.

وتنطلق إدارة المعهد من قيم بيداغوجية عتيقة، تعود إلى 1981، تاريخ انطلاق نشاط المعهد، إذ تراهن على التوسع والابتكار، لضمان استقطاب أكبر عدد من الطلبة، الذين يتقنون في علامة المعهد وسمعته في سوق الشغل، ذلك أنه تمركز خلال السنوات الماضية مصدرا مهما للأطر، خصوصا في الهندسة والتدبير، مجالي تخصصه، بالاستفادة من طاقم تدريس، تتألف نسبة 60% منه من أساتذة دائمين، نصفهم يتوفرون على درجة الدكتوراه.

■ ما هي رهاناتكم خلال الموسم الدراسي الجديد؟

■ تراهن إدارة المعهد العالي للهندسة والأعمال على مواصلة تطوير برنامجها البيداغوجي، من خلال افتتاح شعب تكوين جديدة، تلائم حاجيات سوق الشغل، خصوصا في مجالي تخصص المعهد لسنوات الهندسة والتدبير، مع التركيز أكثر على برامج التكوين الإضافية، المتمثلة في التواصل والتدريبات العملية، التي أصبحت توازي أهميتها التكوين التقني العلمي، إذ نحاول تخريج جيل من الأطر، يتوفر على الكفاءة العلمية وخبرة عملية كافية، ذلك أن الطالب يستفيد سنويا من شهر من التدريب العملي، حتى السنة الثالثة لتتضاعف المدة إلى شهرين ثم بين ثلاثة أشهر وخمسة في السنة الأخيرة.

■ كيف تقيمون وضعية سوق التعليم العالي الخاص حاليا؟

■ يحاول المعهد العالي للهندسة والأعمال جاهدا احتواء تداعيات الظرفية الاقتصادية التي يمر منها قطاع التعليم العالي الخاص، الذي لم يتمكن بفاعلية من استقطاب 20% من إجمالي حملة شهادة البكالوريا، لتستقر حصته عند 7%، قبل أن تتراجع إلى 5% أخيرا. وبصفتي عضوا في لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص، واللجنة الفرعية الدائمة المكلفة بقانون الأخلاقيات، وقفت على مجموعة من المشاكل المرتبطة باستمرار وجود عقبات تعيق الولوج إلى التعليم العالي الخاص.

ومن أهم هذه العقبات نجد التمويل، ذلك أن الحكومة لم تتخذ أي إجراءات إصلاحية بهذا الخصوص، فيما اقترح المهنيون تشجيع الولوج إلى قروض التعليم، وإعداد منتوجات ائتمانية تتلاءم مع حاجيات الأسر، وكذا خصم هذه القروض من الضريبة على الدخل، وتحفيز أولياء الأمور على الولوج إلى المعاهد العليا والجامعات الخاصة، من خلال حل مشكل المعادلة، وضمان الاعتراف بالشهادات والدبلومات من قبل الدولة، بما يتيح للخريجين،

إمكانية خوض مباريات التوظيف في أسلاك الوظيفة العمومية، مثل أقرانهم في الجامعات والمؤسسات التعليمية العمومية.

(\*) مدير عام المعهد  
العالي للهندسة والأعمال  
(ISGA)

أجرى الحوار: بدر  
الدين  
عتيقي

